Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences Volume (10) Issue (1) 31 July (2026)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها جامعة الفارابي

دور الاحزاب السياسية في تعزيز النظام الديمقراطي

م.د عقيل ابراهيم حسين
جامعة ديالى كلية القانون والعلوم السياسية قسم السياسة
aqelabrahem@uodiyala.edu.iq

المقدمة

يقوم النظام الديمقراطي في جوهره على التعددية الحزبية كأداة لتداول السلطة وإدارة شؤون البلاد؛ إذ تكمن الغاية الأساسية للأحزاب السياسية في الوصول إلى سدة الحكم، انطلاقاً من قناعة كل حزب بامتلاكه الرؤية والقدرة على إدارة مفاصل الدولة في جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى إدارة ملف الحروب رغم كونها حالة طارئة. ويظل الأثر الاقتصادي والاجتماعي هو الأكثر بروزاً وتأثيراً في البرامج الانتخابية التي تركز على تطوير الواقع وتحسينه مقارنة بما كان عليه قبل توليها الحكم وذلك لإثبات كفاءتها أمام المواطنين بأن المستقبل سيكون أفضل تحت قيادتها. وبما أن الأحزاب السياسية نابعة من صلب المجتمع وتسعى لبلورة تطلعاته ضمن أهدافها فإنه يتحتم عليها استيعاب ثقافة المجتمع وفهم المرحلة التي يمر بها، لصياغة خطط منطقية وقابلة للتطبيق تراعي تنوع مكونات الشعب القومية والدينية.تتنوع الأحزاب السياسية بتنوع مكونات الشعب فمنها الأحزاب الدينية والعلمانية وغيرها، أو الأحزاب الفئوية التي تمثل اتجاهات معينة وأمام هذا التنوع والاختلاف لا ينبغي للحزب السياسي سواء كان في الحكم أو في المعارضة أن يدير ظهره لبقية المكونات بل يجب أن يكون حاضنة لجميع التوجهات وأن يعي كل حالة اجتماعية وفكرية فهو في نهاية المطاف يسعى لنيل رضا الجماعة.وعلى هذا النسق يحمل كل حزب على الساحة السياسية فكراً متجدداً يواكب الحالة الاقتصادية وغيرها فالأزمات أيضاً متجددة؛ وفي حقيقة الأمر لا يوجد ثبات في القضايا التي تمس المجتمع أو تتعامل مع السلوك الإنساني إذ تنعكس هذه التصورات على مجمل جوانب الحياة ولا تعد التجاذبات السياسية إلا حالة من هذه الحالات, إن السياسة التي تمارسها مجموعة من الناس حتى وإن كانوا من نخبة المجتمع أو صفوته تتسم بالتأثير والتأثر في السلوك الإنساني وقد ينتج عن هذا التأثير المتبادل مشكلات وأزمات على أصعدة متعددة سياسية واجتماعية واقتصادية، تتفاقم بدرجة أكبر خلال التحولات السياسية للبلاد علماً بأن الأحزاب السياسية هي الجهة التي تتولى بالدرجة الأولى نقل التحولات السياسية والأفكار والأيديولوجيات إلى المجتمع.في العملية الانتخابية يسعى السياسي إلى بلورة الأفكار التي يحملها الناخب لصالح حزبه بهدف كسب صوته وفي هذه المرحلة يؤدي الإعلام بمختلف وسائله من تواصل اجتماعي وصحف ومجلات وإذاعة وتلفزيون دوراً محورياً في صقل هذه الأفكار وإقناع الناخبين بالتصويت للحزب المعني لذا يتحتم على الحزب الوصول إلى الناخبين بشتى الوسائل.ومن ناحية أخرى يجب أن يمتلك الحزب برنامجاً انتخابياً يهدف إلى إقناع المجتمع السياسي بأن القادم سيكون الأفضل في جميع مجالات الحياة كالصحة والخدمات والتربية والتعليم والاقتصاد سعياً نحو تحقيق "المجتمع السعيد."لا يكترث المجتمع باسم الحزب أو خلفيته بقدر اهتمامه بتحقيق الرفاه الاجتماعي أما في حال أراد الحزب دفع الشعب لتخندق حول طائفة أو عشيرة أو قومية معينة فإن مراهنة الأحزاب على هذه التخندقات قد تنجح لدورة انتخابية أو دورتين لكنها لن تدوم طويلاً فالبقاء للأحزاب التي تخدم الشعب وتلبي احتياجاته في مختلف نواحي الحياة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على الأحزاب السياسية وتنوعها، ودورها في تحديد الجهة الأجدر بتولي السلطة استناداً إلى نتائج عملية انتخابية شفافة، تعكس إرادة الجماهير وقناعتها التامة في اختيار الحزب الذي ترتضيه حاكماً لها.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى إبراز دور الأحزاب السياسية في الممارسة الديمقراطية القائمة على التداول السلمي للسلطة، وتوضيح الأسس التي تضمن هذا التبادل السلمي بعيداً عن أي ممارسات عنيفة تجاه الأطراف الأخرى.

مشكلة البحث

يتناول هذا البحث المشكلات التي قد تواجه الأحزاب السياسية في عملية التحول الديمقراطي، ويمكن صياغة الأسئلة الجوهرية كالآتي:

١. هل يمكن تصور وجود ديمقراطية دون أحزاب سياسية؟

٢. ما هي المعايير التي تجعل حزباً ما مؤهلاً لتولي الحكم؟

٣. هل يُعد التعدد الحزبي عاملاً إيجابياً للعملية الديمقراطية؟

فرضية البحث:

يفترض البحث أن الأحزاب السياسية هي الركيزة الأساسية للديمقراطية، إذ لا يمكن تصور نظام ديمقراطي في غيابها؛ فهي تمثل إرادة الجماهير، وتعبر عن تباين وجهات النظر في المجتمع.

المنهجية:

اعتمد البحث على المنهج التاريخي لتتبع نشأة الأحزاب، والمنهج المقارن للمفاضلة بين التعددية الحزبية ونظام الحزب الواحد السلطوي.

هيكلية البحث:

ينقسم البحث إلى مبحثين؛ يتناول المبحث الأول "دور الأحزاب في تعزيز الديمقراطية"، وينقسم إلى مطلبين يتفرع كل منهما إلى فرعين. بينما يتناول المبحث الثاني "اختلاف الأحزاب من حيث التنظيم والأهداف"، وينقسم أيضاً إلى مطلبين يتفرع كل منهما إلى فرعين.

المبحث الأول دور الاحزاب فيئ تعزيز الديمقراطية

لا يمكن تصور وجود الديمقراطية بدون الانتخابات لا نها خيار الشعب في اختيار السلطة وأيضا لا تكون انتخابات بدون أحزاب سياسية اذا حلقة تكمل الأخرة من اجل غاية الوصول إلى الحكم الرشيد

المطلب الأول النشاءة التاريخية للإجاب السياسية

ليس بضرورة أن يكون الحزب السياسي ذو تاريخ مجيد وطويل ولديه باع في السياسة بقدر ما لديه قوة الحجة والأقناع

الفرع الأول نشاءة الاحزاب السياسية

كي نفهم الحزب السياسي والدور الذي يجب أن يضطلع به من دون القفز على التسلسل التاريخي للحزب من حيث النشاءة لابد من معرفة التعريف الأكثر دقة للحزب لان التعريف يشمل على الخصائص ومعرف ة الخصائص هي التي تقود إلى معرفة تحليلية معمقة وهنا يمكن التميز بينه وبين باقي التنظيمات الأخرى والتي لها أيضا صلة وثيقة في السياسة والسلطة وليس بعيدا هن هذا المنوال , هناك منظمات فد تكون ساندة للحزب السياسي مثل منظمات المجتمع المدني قهي ما بين تقيم خدمة مجتمعية سياسية وبين لها دور طابع في العمل السياسي تُعد جماعات الضغط السياسي من الفاعلين المهمين، إلا أن الحزب السياسي يظل الأكثر تنظيماً ووضوحاً في الأهداف. وعلى الرغم من تعدد تعريفات الحزب السياسي، فإن التعريف الوارد في الموسوعة العربية الجامعة يعبر بدقة عن طبيعته، حيث يُعرف الحزب بأنه: «شكل من أشكال التعبير عن تيار فكري يتخذ طابعاً تنظيمياً للقوى الاجتماعية التي يمثلها، والتي تتبنى مواقف ورؤى سياسية موحدة، وتسعى إلى ممارسة السلطة من خلال برامج معلنة تهدف إلى معالجة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية للشعب والدولة.) [١] سبق أن أشرنا إلى أن التعريف يبيّن خصائص الحزب، إذ هو تنظيم فكري يحمل أفكارًا وبرامج، ويهدف إلى إدارة شؤون البلاد من موقع سلطوي، مع غاية عليا تتمثل في الوصول إلى قمة السلطة. في النظام البرلماني، يكون رئيس الوزراء المسؤول الأول عن إدارة الدولة، أما في النظام الجمهوري فيقع هذا الدور على رئيس الجمهورية، أو حسبما يحدد دستور كل دولة من هو الحاكم الفعلي. كما أن للأصل التاريخي للحزب السياسي دورًا في عملية الحكم وإدارة الدولة، غير أن القدم التاريخي للنشأة لا يشترط أن يكون عاملًا أساسيًا في التنظيم الحزبي أو في الريادة الحزبية.. بل الخبرة التي تُكتسب عن طريق كثرة التعاملات والمحن والأزمات كلها، بل هي عبارة عن عملية صقل للتجارب طويلة الأمد. هذه التجارب تجعل من السهل حل أي مشكلة سياسية أم اقتصادية أو اجتماعية. هذا من الناحية العملية. هناك أحزاب قد مضى على تأسيسها عقود طويلة من السنين، وخاصة تلك الأحزاب التي نشأت في ظل الإمبراطوريات والممالك أو أحزاب دينية في زمن الكنيسة وحكمها. ويعتبر موريس ديريه من أعلام هذا الاتجاه، وقد عبّر عنه في كتابه "الأحزاب السياسية"؛ فهو يعتبر أن نشأة الأحزاب

المعاصرة تعود إلى عام ١٨٥٠، إذ لم يكن قبل ذلك التاريخ أحزاب سياسية بالمعنى العصري في أي بلد آخر سوى في الولايات المتحدة)[٢] ابتدأ التنظيم الفعلي للأحزاب السياسية منذ هذا العام، حيث أصبحت تمتلك أهدافًا واقعية، وأسمى هذه الأهداف هو الوصول إلى سدة الحكم. غير أن هذا الهدف ليس يسيرًا، إذ تعترضه عدة عقبات، منها التجارب الصعبة السابقة والالتزامات المصاحبة. كما أن إقناع المجتمع السياسي، الذي يرغب في المشاركة الفاعلة، بالبرامج الانتخابية الحزبية يعد من أصعب التحديات التي تواجه الأحزاب، نظرًا لاختلاف الميول والرغبات الإنسانية. ونشير هنا تحديدًا إلى العمل والاتجاه السياسي، إذ إن قبول الجماهير للحزب السياسي يعتمد بشكل كبير على جودة البرنامج الانتخابي الذي يقدمه، من حيث الوسائل والمقترحات الفكرية التي يسعى من خلالها إلى كسب رضا الجمهور السياسي..بناءً على ذلك، تكوّنت الأحزاب السياسية في شكلها الأول لتتولى شؤون الحياة السياسية، غير أنها لم ترتقِ لتؤدي دوراً فاعلاً في المشاركة والتنمية السياسية إلا بعد أن أسست تنظيماتها وهياكلها وبرامجها وأنشطتها وأهدافها على أساس الديمقراطية، مستندة إلى النصوص الدستورية والقانونية التي تعزز شرعيتها وأهميتها في مسار التطور. النظام السياسي

[٣]تحديد الفئات المستهدفة بالبرنامج الانتخابي يعد أمرًا جوهريًا، إذ ينبغي للأحزاب السياسية استمالة غالبية الشعب لا فئة صغيرة تحكم أو تستفيد من السلطة، كما جرى في بعض الدول الإفريقية التي آثرت مجموعة معينة على حساب باقي المجتمع. تلك الفئة القليلة نالت رضاها، بينما تم تقسيم الشعب إلى طبقات، حيث وضع الموالون للحكومة في قمة الهرم من منطلق المصالح الذاتية، وهم أقلية. ومثال ذلك واضح في أفريقيا الوسطى، خصوصًا خلال انتخابات عام ٢٠٢٠، سعت السلطات إلى ترسيخ سيطرتها من خلال هذا التقسيم الاجتماعي. ويبرز تأثير انتخابات عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ على الصراع في إفريقيا الوسطى، إذ نتج عنه عدم تفعيل الإطار القانوني، ووقوع التزوير، واستبعاد غالبية الفاعلين الرئيسيين خلال العملية الانتخابية، إلى جانب الظروف الأمنية المتردية. كل ذلك أسفر عن اندلاع الصراع الذي تعيشه جمهورية. إفريقيا الوسطى[٤] تسبب حزب "حركة القلوب المتحدة" الحاكم في جمهورية أفريقيا الوسطى بتزوير الانتخابات، إذ تدخل الحزب وأنصاره للحفاظ على السلطة، فقاموا بتزوير النتائج وأدخلوا البلاد في فتنة وحرب أهلية، حفاظًا على امتيازات الحكم ونعيم السلطة، متجاهلين مبدأ العدل كأساس للحكم. وبالتوافق بين الحزب وقاعدته الانتخابية، نفذ الحزب ما كُلّف به من إقناع الشعب للحصول على الأصوات، وفق البرنامج الذي أعده، وكان هدفه الأسمى الصعود إلى قمة السلطة والسيطرة على مقاليد الأمور سبق أن بينّا مفهوم الحزب بصورته التنظيمية والغاية من إنشائه، ولا يزال من الضروري توضيح طبيعة أعضاء الحزب والصفات التي يجب أن يتحلوا بها، ليُعتبر الحزب نموذجًا مثاليًا في تنظيمه وتركيبته. ومن هذه الصفات:

١- ألا يخضع أعضاء الحزب لهيمنة زعيم أو عائلة أو جهة دينية أو طائفية أو قبلية، سواء بموجب حق رسمي أو عرف متجذر يرسّخ موقعها القيادي.

٢- أن تكون العضوية، وفقًا لضوابط ديمقراطية، هي الأساس الوحيد لفرض الواجبات ومنح الحقوق داخل الحزب.

٣- أن تُتاح العضوية لجميع المواطنين دون تمييز أو استثناء على أساس العرق أو الدين أو المذهب، وأن يكون اكتسابها حقًا متاحًا لكل من حصل على صفة المواطن في الدولة.

٤-أن يحتكم أعضاء الحزب في علاقاتهم الداخلية إلى شرعية دستورية .[٥]

ينبغي للحزب أن يبدأ دوره الريادي بقيادة الناخبين وكسب ثقتهم. وعند وصوله إلى سدة الحكم، يتوقف دور الناخبين، ليبدأ الحزب مهمة تعزيز الديمقراطية من خلال الالتزام بالقوانين الدستورية. فالتطبيق الصارم للمواد القانونية هو الضامن الأبرز لتحقيق العدالة الاجتماعية، ولا يقتصر ذلك على المجتمع فحسب، بل يشمل المؤسسات الدستورية أيضًا. بمعنى آخر، يجب على الحزب الفائز بتشكيل الحكومة أن يعتبر الدستور الخريطة الأساسية التي يستند إليها في صياغة أهدافه وبرامجه، ليكون بشكل القانون الركيزة الأساسية لعمله، وأسمى غايته حمايته من استغلال الأحزاب المنافسة حجة مخالفة الدستور للنيل من مصداقيته، أو لفتح باب التشكيك في نزاهته. وفي الواقع الراهن، وبعد أن تجلّى للعالم أسمى مظاهر الحكم الرشيد، يتضح أن النظام الديمقراطي هو الأصل، وحتى في الأنظمة الديكتاتورية التي لا تسمح بتعدد الأحزاب، يُقاد الشعب باسم الحزب الواحد الذي يسعى لتحقيق أهدافه.

الفرع الثاني هدف وجود الأحزاب السياسية

لا مبالغة في القول بأن للأحزاب السياسية دورًا فاعلًا في النظام السياسي للدولة، كما تتمتع بأهمية بالغة على المستويين الاجتماعي والسياسي.وهنا سنبين اهم أهداف تشكيل الحزب السياسي

أولاً: على الصعيد السياسي:

كما أوضحنا سابقاً، لا يقتصر الجانب السياسي على برنامج انتخابي يهدف إلى كسب ثقة الناخبين والوصول إلى السلطة فحسب، بل تتعدى المسؤولية الحزبية ذلك لتشمل أموراً جوهرية. إذ ينظر المواطن إلى الحزب على أنه الحارس الأمين لحقوقه أمام الفاسدين والمتلاعبين، وأهم هذه المهام مراقبة أداء الحكومة. وهذه المهمة ليست بالهينة، وتُنجز عبر طريقتين هما:.

١ يمارس أعضاء البرلمان، الممثلون للسلطة التشريعية، مهامهم داخل قبة المجلس من خلال التصويت على القوانين ومراقبة أداء الحكومة، إذ لا تخلو أي حكومة من انحرافات في سير العمل. لذلك، تُعد الرقابة ضرورية لضمان حسن سير عمل المؤسسات الحكومية. على سبيل المثال، أتاح دستور العراق لعام ٢٠٠٥ عدة آليات رقابية محددة بوضوح في مواده الدستورية،(ثانياً : الرقابة على اداء السلطة التنفيذية . ومن ذلك المادة... (٦١_ ثانيا)[٦]

٢ تُشكّل حكومة الظل داخل هيكل الحكومة نفسها، فتكون موازية لها دون أن تملك صلاحية إصدار الأوامر. تكمن مهامها في مراقبة مدى التزام الحكومة بالقوانين وتقييم أدائها. وعادةً ما تتألف حكومة الظل من أحزاب المعارضة، حيث يشكلها زعيم المعارضة بتعيين فريق من كبار المتحدثين الرسميين كنسخة موازية للحكومة. يُكلّف كل عضو في حكومة الظل بقيادة قطاع سياسي محدد عن حزبه، بهدف مساءلة وتحدي نظيره في الحكومة.، تسعى المعارضة الرسمية إلى تقديم نفسها كحكومة بديلة في انتظار الانتخابات)[٧] التحدي هنا لا يكمن في إظهار القوة المادية المعتادة كقوة السلاح، بل في القدرة على إقناع الشعب بأن الحزب باء هو الأنسب لتقديم أفضل الخدمات. وللتوضيح، يتمثل التحدي في التنافس على تحسين الخدمات المقدمة للشعب، وهو صراع بين حزب السلطة وحزب المعارضة، يدور ضمن أطر قانونية نص عليها الدستور. بدأ هذا التنافس ببرنامج انتخابي، ثم تحول إلى تطبيق هذا البرنامج على أرض الواقع.

ثانيًا – على الصعيد الاجتماعي:

سبق أن بيّنا أن للحزب السياسي أهدافًا سياسية محددة تستند إلى برنامج انتخابي، يسعى لتحقيقها عند الوصول إلى السلطة. ولا يقتصر تأسيس الحزب على التنظيم والعمل السياسي فحسب، بل يتعداه ليشمل تدخله في حياة الأفراد الاجتماعية بوسائل متعددة، منها:.

١– السعي إلى تحسين الواقع الاجتماعي من خلال عرض رؤية اقتصادية واضحة.

٢– معالجة الغلاء والتفاوت الاجتماعي عبر قبول الأعضاء من جميع فئات المجتمع.

٣– تعزيز الهوية الوطنية لجميع أبناء الشعب بواسطة العمل الحزبي باسم الشعب ومن أجله.

٤– تحييد المشكلات الاجتماعية ومعالجتها بأساليب دستورية راسخة.

٥ وجوب قيام العمل الحزبي على أساس فريق عمل متكامل.

المطلب الثاني

الفرع الأول وظائف الأحزاب السياسية

تُعد الأحزاب السياسية كيانًا منظمًا للعمل السياسي، ويُترجم هذا التنظيم عبر مجموعة من الوظائف التي تهدف إلى تحويل المجتمع إلى أداة فعالة لتنظيم السياسة، مما يمكنه من أداء دوره في العملية السياسية. من بين هذه الوظائف:

١– المشاركة الواسعة في الانتخابات.

٢– ممارسة الرقابة السياسية.

١–استخدام الوسائل السلمية لتقويم أداء السلطة.املأ – المشاركة الواسعة في الانتخابات :–

يظل الهدف الرئيسي للأحزاب السياسية هو حصد أكبر عدد من الأصوات في الانتخابات التشريعية، ليتمكن الحزب الحاصل على أعلى الأصوات من تشكيل الحكومة. غير أن تحقيق ذلك ليس بالأمر اليسير، إذ يتعين على الحزب إقناع الجمهور لكسب أصواته. وتؤثر طبيعة النظام الانتخابي في مستوى المشاركة السياسية، فبعض الدول تعتمد على الانتخاب المباشر، كما هو الحال في العراق وفقاً للمادة ٤٩ من دستور عام ٢٠٠٥.

أولاً– يتكون مجلس النواب من عدد من الأعضاء بنسبة مقعد واحد لكل مائة الف نسمة من نفوس العراق يمثلون الشعب العراقي بأكمله، يتم انتخابهم بطريق الاقتراع العام السري المباشر، ويراعى تمثيل سائر مكونات الشعب فيه .[8]تجري الانتخابات في العراق تحديدًا لاختيار أعضاء مجلس النواب، الذي تنبثق عنه باقي السلطات والهيئات الاتحادية، عبر اقتراع عام سري. يشمل هذا الاقتراع جميع المواطنين الذين تتوفر فيهم شروط الناخب والمرشح، إذ لكل مواطن حقان سياسيان: الترشح والاقتراع. وينظم القانون كل حق منهما بما يتيح مزاولة العمل السياسي والمشاركة الفعالة. وتعني المشاركة السياسية، وفق تعريف صموئيل هن تغتون وجون نلسون، "النشاط الذي يمارسه المواطنون العاديون بهدف التأثير في صنع القرار الحكومي،

سواء أكان هذا النشاط فرديًا أم جماعيًا، منظّمًا أم عفويًا، مستمرًا أم متقطعًا". اً، سلمياً ام عنيفاً، شرعياً أو غير شرعي، فعالاً ام غير فعال وصارت المشاركة السياسية ركناً هاماً)[٩] تُعد المشاركة السياسية ضرورة بالغة الأهمية، إذ توفر مؤشراً واضحاً على مدى توافق الجماهير وقدرتها على تنظيم شؤونها السياسية بفعالية.

ثانيًا: الرقابة السياسية:

تُعد الرقابة الشعبية ركيزة جوهرية لا تقتصر على السلطات المختصة، بل هي حق أصيل يُمنح للقاعدة الجماهيرية. ولا يقتصر هذا الحق على القوانين الوضعية فقط، بل أكدته الشريعة الإسلامية السمحة التي كفلت للمجتمع ممارسة الرقابة. ويشهد على ذلك ما ورد في نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية. ؛ إذ يقول النبي الكريم ﷺ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَراً فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ».[١٠] يشير هذا الحديث الشريف إلى وجوب رفض الظلم ومواجهة الظالم بالقول أو الفعل على المواطن. ويتطلب ذلك توعية الشعب بأن المطالبة بحقوقهم من الحاكم تمثل ركيزة أساسية لبناء النظام الديمقراطي. ولا تقتصر هذه المسؤولية على الأحزاب السياسية فحسب، بل تمتد لتشمل جميع المؤسسات التربوية والدينية، كلٌ بحسب تأثيره في المجتمع؛ إذ إن وعي الشعب بحقوقه وواجباته يمثل الهدف الأسمى لكل حزب سياسي، ليتمكن من تقديم برامج انتخابية تلبي تطلعات واحتياجات المجتمع. والغاية من الرقابة السياسية تصويب أداء السلطة وتصحيح أخطائها، سواء كانت هذه الرقابة فردية أم جماعية، شريطة أن تبقى ضمن الأطر السلمية والقانونية، بعيداً عن كل أشكال العنف السياسي..

٣- استخدام الوسائل السلمية لتقويم أداء السلطة: المقصود هنا هو أن تتبنى المعارضة الشعبية أساليب سلمية في التعبير، والتي قد يمارسها المواطنون خارج إطار الأحزاب السياسية الفاعلة في المجتمع. وتتجلى هذه الأفعال في التعبير عن الرأي عبر وسائل متعددة، منها المسيرات السلمية. وقد نص دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥، في المادة ٣٨، على أن الدولة تضمن، دون الإخلال بالنظام العام والآداب:

١. حرية التعبير عن الرأي بجميع الوسائل.

٢. حرية الصحافة والطباعة والإعلان والإعلام والنشر..

١. حرية الاجتماع والتظاهر السلمي وتنظم بقانون.)[١١]

يوجه الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ خطابه إلى الشعب العراقي بأسره، معلنًا حقوقهم في ممارسة الوسائل السلمية لتقويم أداء السلطة، مما يعود بالنفع أولًا على المواطنين، ثم على الأحزاب السياسية، نظرًا لأن القاعدة الجماهيرية عامة. ومن هنا يتضح دور المواطن في الساحة السياسية، إذ يحمل بين يديه هذه الحقوق والأفكار، ليصبح بذلك عضواً فاعلاً في المجتمع، سواءً كان مجتمعًا مدنيًا أو سياسيًا. وما يهمنا هنا هو المجتمع السياسي، حيث ينعكس دور المواطن إيجابيًا على العملية السياسية، سواء كان عضوًا في حزب، أو مسؤولًا، أو مواطنًا عاديًا. ومن خلال هذه الخطوات، يمكن القول إن المواطن قد أعد نفسه للمشاركة في العمل السياسي..

المطلب الفرعي الثاني

عوامل نجاح الحزب من حيث التنظيم والبرامج الحزبية

لا شك أن قوة تأثير أي حزب تتوقف على متانة تنظيمه، ووضوح هيكلية العمل التي يتبعها من القيادة العليا حتى الأعضاء، إضافة إلى الأيديولوجية السياسية التي يستند إليها في رؤيته الفكرية.

أركان حزب النجاح

يعتمد التنظيم الحزبي بشكل أساسي على عدة أركان جوهرية لضمان جودة الأداء التنظيمي والمؤسسي، ومن أهم هذه الأركان:

أولاً: مؤهلات العضوية الحزبية

يشترط في العضو الحزبي أن يمتلك جاذبية التأثير على الناخبين، وقدرة متميزة على مخاطبة الجماهير والتواصل الفكري والنفسي معهم. والمراد بالاتصال هنا هو المعنى القديم للكلمة، الذي يشير إلى نقل الأفكار والمعلومات والاتجاهات من فرد إلى آخر. وقد أدرك علماء الاجتماع أن الكلمة تصف عملية التفاعل الإنساني، فعرّف بعضهم الاتصال بأنه مجموعة العمليات التي يؤثر من خلالها الأفراد في محيطهم. ونظر البعض خاصة علماء السياسة إلى المجتمعات على أنها نظم اتصال [١٢] يعتمد تعريف الاتصال بالجماهير على امتلاك عضو الحزب المعرفة التامة بصياغة الأفكار وصقلها، ليتمكن من إيصال ما يرغب في التعبير عنه بشأن برنامج حزبه الانتخابي. يهدف ذلك إلى تمكين الناخب من اتخاذ قراره بالتصويت للحزب الذي نجح في إقناع الجمهور من خلال عرض برنامجه بأسلوب مبسط وواضح يعكس فهمه العميق لمشكلات المجتمع.

ثانيًا: المنطقة الانتخابية أو الموقع الجغرافي: يجب على الحزب تحديد المناطق التي يتركز فيها أكبر عدد من مؤيديه من الناخبين بدقة، إذ لا يمكن لأي حزب، مهما تمسك بمبادئه، أغفل هذا العنصر الحيوي. ضمن القيم الديمقراطية، يجب على الحزب في النهاية أن يعبر عن مصالح الجماهير. إذ ينقسم أي مجتمع في العالم إلى فئات متعددة على أسس ثقافية وحضارية تختلف من مجتمع إلى آخر. ومن هذا الانقسام الطبيعي، ومن هذا الاختلاف الذي يتوافق مع سنن الكون، ينبثق الحزب ليمثل مصالح فئة معينة من الشعب بدرجة ما، ثم يسعى لاحقًا لتمثيل مصالح المجتمع بأكمله. ولا أقصد بهذا الولاء المطلق للمصلحة الفئوية، بل المقصود هو محاولة الدفاع عن مظلومية الفئة التي ينتمي إليها. وعندما نلاحظ تفتت الشعب إلى فئات وقوميات متعددة، تتبع هذه الظاهرة بعض القوميات التي تسكن أو تتركز في منطقة محددة من البلاد، وليس ذلك من قبيل الصدفة، بل يعود إلى عوامل عدة منها:التعايش جنب إلى جنب يؤدي الحفاظ على الهوية

١- التعايش الوثيق يعزز أواصر التلاحم الاجتماعي.

٢- يمنح الإحساس بالقوة الناشئة من الانتماء الجماعي.

٣- العمل كفريق موحّد تحت ظروف معينة تواجه الجماعة.

٤- تبقى القيم والعادات متماسكة، خالية من التأثيرات الثقافية الخارجية.

ومن هنا نشأت في بعض البلدان والأماكن الأحزاب الفئوية التي تمثل مطالب هذه الجماهير. هذا العنصر الأساسي، المتميز بوجهين: المشاركة الداخلية على أساس وحدة الدم، والاستقلالية الخارجية، يميز جميع المجتمعات في مراحلها القبلية الأولى. إنه نظام القبيلة. ولم يكن نظام المدينة الإغريقية سوى نظام قبلي إغريقي قائم على وحدة الدم. ، أو نظاما لحلف بين مجموعات متميزة من الناس ماتزال تحكمها الروابط والأعراق القبلية كما كانت أثينا [١٣] .

قد يكون نظام المدينة قائمًا على القبلية، إلا أن آثار الديمقراطية اليونانية لا تزال واضحة في جميع أشكال الديمقراطيات. وبالفعل، لا يزال النظام القبلي قائمًا ومؤثرًا جغرافيًا ومناطقيًا وفئويًا، إذ تتوزع القبائل في مناطق محددة جغرافيًا. ومن هنا، يمكن القول إن الأحزاب المناطقية تركز اهتمامها بشكل رئيس على المنطقة التي تمثلها.

ثالثًا – البرنامج الانتخابي:

إلى جانب أهمية شخصية العضوات الحزبية المؤثرة، وتحديد المنطقة الجغرافية التي يتركز فيها غالبية جمهور الحزب، يبقى الجانب الثالث في المعادلة الحزبية، وهو وجود برنامج انتخابي واضح لدى أي حزب يطمح إلى الوصول إلى السلطة. إذ يجب على الحزب إقناع الجماهير ليحصل على الأغلبية التي تمكنه من دخول البرلمان في النظام البرلماني، أو الوصول إلى السلطة بشكل مباشر في حالة انتخاب الرئيس. ويكمن جوهر الإقناع في البرنامج الانتخابي الذي يعكس تطلعات وآمال الشعب، ويشمل كافة فئات المجتمع دون استثناء. ويُعد البرنامج الانتخابي هدفًا رئيسًا يهدف إلى فهم حاجات المجتمع الأساسية، مع وجود أهداف ثانوية أو مرحلية للأحزاب تتناسب مع طبيعة المرحلة. الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة في البلاد؛ ويكون هدفها تلبية حاجات الجماهير ومطالبها الآنية والملحة. [١٤] يرتكز التحدي الذي يواجه الحزب على تلبية احتياجات المواطنين بصورة تعكس رغبتهم في الانتماء إلى هذا الحزب أو ذاك، بما يحقق لهم ما يصبون إليه من السلطة السياسية.

المبحث الثاني

تختلف الأحزاب السياسية من حيث التنظيم والأهداف التي أنشئت لأجلها، فبعضها يختص بالشأن الثقافي، وأخرى تهتم بالقضايا البيئية، غير أن الأحزاب السياسية ذات الطابع العام هي محور اهتمام هذا البحث.

المطلب الأول لا تقوم الأحزاب السياسية على التسمية بحد ذاتها، بل على الأعمال التي تؤديها.

الفرع الأول تصنيفات الأحزاب السياسية

لتحديد أنواع الأحزاب السياسية التي ظهرت تحت مسميات متعددة، يجب إدراك أن هذه التسميات غالباً ما تعكس مراحل تاريخية مرت بها البلاد، أو تأثر مؤسسيها بشخصيات دينية أو تاريخية، أو معالم محددة تُشتق منها أهداف وأنواع الحزب.

أولاً- أحزاب الأشخاص: هي أحزاب تتأسس حول شخصية مؤثرة تتمتع بكاريزما مميزة، حيث تدور قرارات الحزب في فلك هذه الشخصية، ويشبه الحزب في هيكله مؤسسة خاصة، إذ يضع المؤسس البرنامج السياسي. وعادةً ما يكون هذا المؤسس من ذوي النفوذ السياسي أو المالي، أو من عائلات ذات مكانة استقرائية.الأحزاب الدينية هي تلك التي تأسست على قاعدة دينية وعقائدية، بمعنى أنها تمثل دينًا معينًا، مثل الأحزاب المسيحية التي أسستها الكنيسة، أو الأحزاب الكاثوليكية المدعومة من الكنيسة الكاثوليكية في أوروبا، أو الأحزاب التي تمثل الإسلام السياسي. وإنه لا يمكن

القول إن جميع هذه الأحزاب ذات أهداف جامدة، ولكن معظمها يتميز بثبات مشاريعه، إذ تستمد الأفكار الأساسية من الدين، الذي تُعد ثوابته غير قابلة للتغيير بأي شكل من الأشكال، مما يجعل أهداف هذه الأحزاب ومبادئها ثابتة في الغالب., لا نقصد هنا أن نعتبر ذلك عيبًا يلطخ الحزب الإسلامي، بل هو تمسك بقيم ومبادئ سامية نقية من شوائب الحضارة المعاصرة، ذات جذور وعمق تاريخي، خصوصًا لدى الأحزاب التي تبنت النهج الصحيح للإسلام، إذ كان صدر الإسلام حضارة قائمة على قيم ومبادئ راسخة.أما النخبة أو الصفوة، فقد تتشكل هذه الأحزاب من فئة مثقفة تقتصر على إعداد الدراسات، ونشر المقالات، وتنظيم الندوات، دون أن يكون لها جذور راسخة في المجتمع. والجماهير الكادحة والقوى العاملة والعناصر المؤثرة . وقد تتكون أحزاب النخبة من فئة قليلة من الوجهاء المرموقين ومن ذوي المال والأقطاع والنفوذ [١٥] يتجلى دور هذه الأحزاب في التنظيم وتوضيح أهميتها، مع شرح للجماهير أن الشخصيات المرموقة والمثقفة هي التي تمنح السلطة الفعلية للحكم.أما ما ذكرناه سابقًا حول وجود ثلاثة أنواع من الأحزاب، فالواقع أن غالبية الأحزاب الأخرى تنبثق من قاعدة هذه الأنواع، مع اختلاف التسميات فقط. وليس الاسم أو التوصيف ما يميز الحزب، بل قدرته على الاستمرارية والثبات في العمل الحزبي، والتمكن من تبادل الأدوار ضمن منظومة السلطة.يتسم دور هذه الأحزاب بتنظيم العمل السياسي وتوضيح أهميتها للجماهير، مع بيان أن الشخصيات المرموقة والمثقفة هي التي تُمثّل السلطة الفعلية في الحكم.

الفرع الثاني دور الحزب في منظومة السلطة والحكم

كما أوضحنا سابقًا، تتعدد الأحزاب في بلد ما بناءً على عقائد دينية لا على أساس جماهيري أو شخصية نخبوية. ويُعد الاختبار الحقيقي لأي حزب، خصوصًا في الأنظمة الديمقراطية التعددية، مرتبطًا بالعملية الانتخابية والموقع الذي يحرزه الحزب فيها. ومن الجدير بالذكر أن ليس كل دول العالم تعتمد التعددية الحزبية؛ إذ لا تزال دول عديدة تُطبق نظام الحزب الواحد، وهو أقرب إلى النظام الشمولي الدكتاتوري. ويُعرف نظام الحزب الواحد بأنه النظام الذي يُمنح فيه حزب واحد فقط، قانونًا أو واقعًا، حرية ممارسة العمل السياسي في بلد معين، ويُعتبر هذا الحزب... حزب له وحده قانوناً أو فعلا حرية العمل السياسي في بلد معين ويعتبر هذا الحزب القاعدة الأساسية للنظام، ويتضمن تركزا للسلطات في صالح حزب واحد [١٦] تشكل النظم السياسية جوهر السلطة وإدارة الحكم، وقد شهدت هذه الإدارة تحولات وتحديات عديدة؛ فابتداءً من حكم رجال الدين مرورًا بسيطرة الملوك والعائلات الأرستقراطية، وصولاً إلى الأنظمة الجمهورية، لم تكن هذه النظم نتاج لحظة عابرة أو فترة قصيرة، بل جاءت ثمرة نضال الشعوب والأمم عبر العصور في صراعها المستمر مع السلاطين بمختلف ألقابه متشكل النظم السياسية جوهر السلطة ومفتاح إدارة الحكم، وقد شهدت هذه الإدارة تحولات وتحديات عديدة؛ إذ انتقلت من حكم رجال الدين إلى حكم الملوك، ثم إلى حكم العائلات الأرستقراطية، وصولاً إلى الأنظمة الجمهورية. ولم تكن هذه النظم ثمرة لحظة عابرة أو فترة قصيرة، بل نتيجة صراع طويل خاضته الشعوب والأمم عبر العصور مع السلاطين بمختلف ألقابهم. مستمرة بين إرادة الشعوب والحكام المتغطرسين، وصولاً إلى التجاذبات السياسية المعاصرة. والشعوب , ولدت الأحزاب الأولى في العالم في بريطانيا في القرن السابع عشر من رحم البرلمان، تعبيراً عن مصلحة الفئات الممثلة فيه بالفوز مجدداً في الانتخابات، والعودة إلى احتلال مقاعدها [١٧] إذا كانت أوروبا قد شهدت ولادة الأحزاب السياسية بعد صراعاتها مع ملوكها، فيمكننا القول إن انتقال هذه الأحزاب إلى دول العالم الأخرى لم يكن وليد الصدفة، بل جاء نتيجة تجاذبات ومخاضات عسيرة؛ ففكرة انتشار الأحزاب عالمياً لم تولد من تلقاء نفسها، بل يمكن القول إنها فُرِضت على دول العالم الأخرى، وإن لم يكن ذلك بالضرورة. لم يقتصر التوسع الغربي على القوة العسكرية فحسب، بل امتد ليشمل التبادل التجاري والاقتصادي، وانتقال الأفكار عبر المفكرين والأساتذة الذين تأثروا بالنهضة الغربية، ليس في جانبها الصناعي فحسب، بل في أبعادها السياسية أيضاً. فبعد تخلص الدول الأوروبية من هيمنة الكنيسة وانطلاق الثورة الصناعية بين القرنين الخامس عشر والسادس عشر، انعكس ذلك التحول على مجمل الحياة الأوروبية. وفي المقابل، سعى مفكرو الدول التي اتسمت بالتخلف السياسي والاجتماعي والثقافي –والتي عُرفت لاحقاً بدول العالم الثالث في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية– إلى انتشال شعوبهم من براثن الجوع والفقر والاستبداد. ومع ذلك، ظلت الهوة قائمة بين العالم الغربي وبقية دول العالم حتى يومنا هذا لأسباب متعددة.

١–عندما استعمرت الدول الغربية بلدان العالم، فرضت عليها سياساتٍ محددة، منها أنها لم تنقل إليها التكنولوجيا الصناعية، بل حوّلتها إلى أسواقٍ لتصريف منتجاتها.

٢–أغلبية الحكام الذي جاءوا بعد الاستعمار لم يقوموا بخطوات جدية لاصلاح المجتمع سياسيا وأقتصاديا

٢– ظلت شعوب العالم المستعمرة ترزح تحت وطأة الجهل والفقر.

٣– يُعزى انتشار الجهل والفقر في فترة الاستعمار إلى ولاء بعض الحكام للمستعمر.

٢–كان شعور قطاع عريض من المجتمع باليأس من إمكانية النهوض والتغيير عاملاً مساعداً في اتساع هوة التخلف بين الشرق والغرب.

رغم حدوث تحسن طفيف، إلا أنه لا يزال دون المستوى المطلوب، لا سيما في دول أفريقيا التي تعاني من الانقلابات وتفتقر إلى الاستقرار السياسي حتى يومنا هذا. ومع أن هذه الدول لا تتماثل في أوضاعها، إلا أن الأعم الأغلب منها اتسم بطبيعة تسلطية لنظام الحزب الواحد؛ حيث صُنفت أنظمة الجيل الأول التي أفرزتها حركات التحرر الوطني تحت مسمى "الحزب الواحد المتسلط"؛ لكونها لم تتبنَّ أيديولوجيات محددة تُدرجها ضمن الأحزاب الشمولية. ، وقد أصبحت الظاهرة الغالبة للنظم الحزبية في أفريقيا عقب استقلال دولها[١٨] , اتسمت الأحزاب السياسية في الدول النامية بقاراتها الثلاث، لا سيما في مراحل نشأتها الأولى، بطابع "الحزب الواحد" الذي يتبناه الحاكم أو الملك لإضفاء شرعية شكلية على حكمه، موهماً بذلك بتبني فكرة التعددية الحزبية. وهذا ادعاء يجافي الحقيقة؛ فالديمقراطية تقوم جوهرياً على التعددية، ولا يمثل الحزب الواحد روحها، ومع ذلك، فقد انتشر هذا النمط في العديد من دول العالم.وفي المقابل، شهدت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى صعود حركات سياسية ذات صدى واسع على الساحتين الأوروبية والعالمية، في مقدمتها الفاشية الإيطالية؛ حيث استخدم موسوليني مصطلح "الفاشية" لأول مرة عام ١٩١٩ لوصف حركة سياسية تجمع بين التعصب القومي والعداء لكل من اليسارية والسياسة المحافظة، وبعد ثلاث سنوات، تولى موسوليني مقاليد السلطة على رأس ائتلاف حظي بدعم القوى المحافظة.، وفي عام ١٩٢٦ بدأ يؤسس ديكتاتورية واسعة النطاق. [١٩] ظهرت أحزاب عديدة في الحقبة الزمنية ذاتها التي برزت فيها الفاشية في إيطاليا، ومنها النازية التي تبناها هتلر في ألمانيا. اتسمت هاتان الحركتان بفكر عنصري متطرف، قام في جوهره على إقصاء القوميات الأخرى من العمل السياسي، بل ومن مختلف مجالات الحياة. ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية التي أشعل فتيلها هتلر في أوروبا، تجلت بوضوح نزعته العنصرية القائمة على ادعاء تفوق العرق الآري الجرماني على سائر الأجناس، وهو فكر امتد ليشمل معظم القارة الأوروبية. ومن خلال استعراض هذين النموذجين لأنظمة الحكم الديكتاتورية التي قامت على إقصاء الآخر بشتى السبل، بما في ذلك القتل والنفي، يتضح لنا أن الديكتاتورية تعني دوماً الإكراه، والسعي للتأثير الفاعل في البشر والأشياء وتوجيههم قسراً نحو اتجاه محدد.. إن الديكتاتورية البورجوازية تتخفى وراء حجاب مجتمع وهمي : حجاب المصلحة العامة، وإن الديكتاتورية البروليتارية التي يتوقعها ماركس هي ديكتاتورية علنية، غير مقنعة [٢٠] , بناءً على هذا التعريف، يمكننا استخلاص الخصائص المشتركة للدكتاتوريات التي اجتاحت أوروبا وانتقلت منها إلى بقية العالم، وهي كالآتي:

١. هيمنة شخص الحاكم (رئيساً كان أو ملكاً) على المشهد السياسي بالكامل.

٢. توجيه الحاكم للشعب وفقاً لرؤيته ومصالحه الخاصة.

٣. حصر جميع المناصب العليا والحساسة في يد حاشية القائد والمقربين منه.

٤. غياب التداول السلمي للسلطة، حيث لا تُنتزع إلا عبر الثورات أو الانقلابات.

٥. افتقار هذه الأنظمة إلى أيديولوجيا حقيقية في الإدارة والحكم، مقتصرةً على أيديولوجيا البقاء في السلطة لأطول فترة ممكنة.

٦. توريث الشعوب الفقر والجهل بدلاً من التنمية والتقدم.

٧. فرض نظام الحزب الواحد ومنع التعددية السياسية.

عند تقييم الأنظمة الدكتاتورية، لا نجد لها وصفاً أدق من كونها حكماً للويلات والدمار والجهل. وتُعد دول الشرق الأوسط وأفريقيا وأمريكا اللاتينية شواهد حية على الواقع المرير الذي تفرضه هذه الأنظمة على شعوبها، وإن لم تشمل هذه الحالة جميع دول تلك القارات، إلا أنها واقع الأغلبية الساحقة منها. علينا أن نلحظ –كما أشرنا سابقاً– معاناة أوروبا من دكتاتوريات مقيتة، وكيف تمكنت من التخلص منها عبر الثورات والنضال السلمي؛ وهو نهجٌ يجدر بشعوب دول الشرق الأوسط وأفريقيا أن تسلكه لتغيير واقعها.

المطلب الثاني: التحول الديمقراطي

عملية التحول الديمقراطي هي انتقالٌ من حالة إلى أخرى، ويُقصد بها التحول نحو الأفضل.

الفرع الأول:حين نتناول "الثنائية الحزبية"، فإننا نتحدث عن تحول في الوعي الجمعي من عهد السلطوية الذي يكرّس فكرة "الحزب الواحد والرأي الأوحد" وتوجيه المجتمع وفق أيديولوجيا السلطة، إلى تبني نهجٍ يسمح للآخر بتشكيل تجمعات منظمة (أحزاب) لها أنصارها ومؤيدوها. إن السماح بوجود حزب ثانٍ لا يعني بالضرورة الانتقال الفوري إلى الديمقراطية المثالية، لكنه يعدّ مؤشراً على القبول بمبدأ التعددية.لا يوجد في العالم شعبٌ ذو لون واحد أو عرق واحد، وهذا التنوع يُعدّ نقطة قوة لأي بلد؛ إذ تتلاقى فيه الثقافات وتتلاقى الخبرات والإبداعات. لذا، فإن الاختلاف في وجهات النظر حول إدارة الدولة يُعدّ فنّاً من فنون الحكم؛ فمبدأ الشورى ورأي الجماعة أقرب للصواب من استبداد الفرد، الذي غالباً ما تجرُّ سياساته الويلات والمآسي على الشعوب.وفي هذا السياق، كثيراً ما يُوصف النظام الانتخابي الأمريكي بأنه نظامٌ ثنائي الحزبية، علماً أن الدستور الأمريكي لم يأتِ على ذكر الأحزاب السياسية مطلقاً.ر ، ولا توجد قوانين تفرض التنافس في الانتخابات بين الديمقراطيين والجمهوري[٢١] تُعد الولايات المتحدة الأمريكية

من أوائل الدول التي طبقت نظام تداول السلطة القائم على التعددية الحزبية، وتحديداً نظام الحزبين. ومع ذلك، لا تقتصر هذه الظاهرة على الولايات المتحدة فحسب، بل تشمل بريطانيا أيضاً. وهذا لا يعني غياب الأحزاب الصغيرة في كلا البلدين؛ فهي موجودة بالفعل على أرض الواقع، لكنها تفتقر إلى القدرة على المنافسة السياسية بنفس زخم الحزبين الكبيرين، وذلك لافتقارها إلى عوامل حاسمة تملكها الأحزاب الكبيرة، منها:

١. القاعدة الجماهيرية الواسعة: حيث يتمتع الحزبان الكبيران بقاعدة شعبية ضخمة تشمل كافة أطياف المجتمع وجميع أرجاء البلاد.

٢. القدرة المالية: إذ تفوق الموارد المالية للحزبين الكبيرين بمراحل ما تمتلكه بقية الأحزاب الأخرى.

٣- التاريخ الطويل والخبرة السياسية، حيث يمتلك الحزبان باعاً طويلاً في ممارسة السلطة يفوق بقية الأحزاب.

٤- يمتلك الحزبان شبكة واسعة من الشركات والممولين الذين يرفدون حملاتهم الانتخابية بأموال طائلة قبل وأثناء العملية الانتخابية.

٥ يحظى الحزبان بقوة إعلامية هائلة تمكّنهما من التأثير في توجهات الناخبين والوصول برسائلهما إلى مختلف المناطق الجغرافية في البلاد..

تُتيح هذه المؤهلات للأحزاب الكبرى إقصاء أي حزبٍ سياسي ناشئ، باستثناء الانتخابات المحلية التي قد تجد فيها الأحزاب الصغيرة موطئ قدم. هذا إذا كان التنافس محصوراً بين الأحزاب الكبيرة والصغيرة، أما إذا احتدم التنافس بين الحزبين الكبيرين على السلطة، فتظهر عوامل أخرى تؤثر في العملية الانتخابية وفي حسم نتائج التصويت والوصول إلى الحكم..

. ١- اتساع القاعدة الجماهيرية للحزب أو ضيقها.

٢- البرامج الانتخابية التي يقدمها الحزب لنيل رضا واستحسان الجمهور.

٣- كفاءة المرشحين الذين يطرحهم الحزب، وخبراتهم، ومكانتهم الاجتماعية.

٤- تفهّم الحزب لمطالب الشعب في فترة الانتخابات ومخاطبة تطلعاتهم والعمل على معالجتها، مع مراعاة أن الظروف الاجتماعية متغيرة وليست ثابتة، وهو ما يفرض على الحزب السياسي أخذ هذا التغير في الحسبان.

٥- دراسة كافة العوامل الداخلية والخارجية التي تدعم مصلحة الحزب، حيث لا يقل العامل الخارجي تأثيراً عن العوامل الأخرى من حيث بناء علاقات اقتصادية كما تُعقد الاتفاقيات مع الدول لتحقيق المنافع المشتركة؛ فإن وجود الأحزاب يعدّ ضرورة في العملية الديمقراطية؛ إذ تساهم في اختيار القادة السياسيين عبر الجمعيات وغيرها، بوصفها ميادين للتنافس والصراع حول القوانين والسياسات الحكومية، كما تتنافس الأحزاب السياسية للوصول إلى المناصب العامة من خلال الاحتكام إلى صناديق الاقتراع، وتميل كل واحدة من هذه المؤسسات إلى... «التخصص في ممارسة تكتيك بعينه لحيازة النفوذ والتأثير : فالأسلحة يستخدمها العسكريون، والكلمات يستخدمها ممثلو الشعب والأرقام تستخدمها الاحزاب السياسية [٢٢] , يتضح أن دور الأحزاب والتعددية السياسية والنضال من أجل الديمقراطية يهدف إلى الوصول للسلطة عبر صناديق الاقتراع. وفي البلدان التي تعتمد نظام الحزبين الكبيرين اللذين يتناوبان على الحكم بشكل شرعي وقانوني، يسهل تحديد الفائز في الانتخابات بسرعة؛ فبمجرد حصول أحد الحزبين على الأغلبية –سواء في الانتخابات الرئاسية المباشرة أو عبر التمثيل البرلماني– وبعد فرز الأصوات والمصادقة على النتائج، يحق للحزب الفائز مباشرة مشاورات تشكيل الحكومة دون الدخول في تعقيدات التحالفات التي قد تفرضها الأنظمة متعددة الأحزاب في حال عدم حصول أي طرف على أغلبية مريحة. ومن هنا، تبرز معرفة الفائز في عملية الاقتراع بصورة اسرع ممن لوكان وجود عدد كبير من الاحزاب .

ميزات نظام الحزبين الرئيسيين في الآتي

١- سرعة تشكيل الحكومة من قبل الحزب الفائز.

٢- في حال فوز حزب واحد بالأغلبية، لا تستغرق عملية تشكيل الحكومة وقتاً في تقاسم المناصب كما يحدث في الحكومات الائتلافية.

٣- إمكانية قيام الحزب الخاسر في الانتخابات بتشكيل حكومة ظل، على غرار النموذج البريطاني.

٤- سهولة مراقبة أداء الحزب الحاكم من قبل الحزب المعارض، وتحديد أخطائه لاستثمارها في الانتخابات المقبلة.

أما اذا أردنا أن نشخص سلبيات الثنائية الحزبية فهي.

. ١- ليس بالضرورة أن يمثل هذان الحزبان جميع أطياف الشعب؛ فقد توجد قوميات داخل المجتمع لا تجد لها تمثيلاً سياسياً.

٢- قد تتعرض الحكومة التي يشكلها حزب واحد –خاصة إذا كانت رئاسة الوزراء منبثقة من البرلمان كما في بريطانيا– إلى هزات سياسية واقتصادية تؤدي إلى إجراء انتخابات مبكرة.

ويبقى نظام الثنائية الحزبية، بما له من إيجابيات وسلبيات، نظاماً ديمقراطياً ذا موروث تاريخي، ما دام قائماً على إجراء انتخابات شفافة ونزيهة، ويؤمن بالتداول السلمي للسلطة ونبذ العنف.

الفرع الثاني: التعددية الحزبية

تتنوع طرق ممارسة الديمقراطية بتنوع معاييرها؛ فالممارسة السياسية بطبيعتها تختلف باختلاف الزمان والمكان، ولا توجد صيغة ديمقراطية واحدة صالحة للتطبيق المطلق في كل الظروف. ويعود هذا التباين في المقام الأول إلى ثقافة الشعوب وتاريخها؛ فبما أن الشعب هو صانع الديمقراطية والممارس لها، فإن التنوع القائم داخل المجتمع ينعكس بالضرورة على طبيعة الممارسة الديمقراطية.بعد أن بيّنا سابقاً إيجابيات وسلبيات نظام الحزبين، سننتقل في هذا المبحث لدراسة نظم التعددية الحزبية، وهي النظم التي تضم ما بين ثلاثة وخمسة أحزاب، ومن أبرز أمثلتها: ألمانيا الاتحادية، وبلجيكا، وإيرلندا، والسويد.وأيسلندا ولكسمبورج، والدانمرك وسويسرا وهولندا والنرويج[٢٣] , ،قد لا يكون لتعدد الأحزاب، كما هو الحال في الدول الأوروبية، تاريخٌ طويلٌ؛ إذ يمكن للأحزاب أن تتطور تدريجياً من نظام الحزب الواحد، إلى نظام الحزبين، وصولاً إلى التعددية الحزبية. تعكس هذه التعددية تباين الرؤى في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ففي حين يقتصر نظام الحزب الواحد على وجهة نظر السلطة واتجاهاتها، قد يعبر نظام الحزبين عن مصالح فئة محددة كالبورجوازية التي قد لا تمثل عامة الشعب؛ وهنا تبرز أهمية التعددية الحزبية في تمثيل أطياف المجتمع كافة. يؤدي النظام الحزبي في الديمقراطيات الغربية دوراً جوهرياً في احتواء صراع الطبقات وتخفيف حدته، وتتفاوت هذه الدول في تفضيلها بين نظام التعددية الحزبية أو نظام الحزبين بناءً على درجة تماسك الفواصل بين الطبقات الاجتماعية ومستوى الوعي الطبقي داخل كل دولة. إذ تميل الدول إلى نظام تعدد الأحزاب إذا كانت الفواصل غير شديدة بين الطبقات[٢٤] تميل كفة التعددية الحزبية ضمن حدود الطبقات الاجتماعية في البلاد إلى تمثيل الفئات الشعبية الأوسع، وهو أمر يتسم ببعض المميزات، أهمها:

١. يعزز النظام التعددي شعور المكونات والطبقات الاجتماعية بوجود ممثلين عنها ضمن دائرة صناعة القرار السياسي.

٢. ترفع التعددية الحزبية من حدة المنافسة بين الأحزاب لتقديم برامج أفضل للمواطنين.

٣. تساعد التعددية في تخفيف حدة الصراعات والنزاعات داخل المجتمع.

٤. تضمن التعددية ديمومة المنظومة السياسية؛ إذ إن تلاشي بعض الأحزاب لأسباب مالية أو سياسية لا ينهي العملية السياسية، بل يضمن بقاء أحزاب أخرى تواصل عملها.

٥. يمنح وجود أحزاب تمثل فئات ومكونات متنوعة الأمل لهذه الفئات بالوصول إلى سدة الحكم، متى توفرت لديها المقومات التنظيمية والقيادية المؤهلة.

٦. تسهم في جعل القرارات والقوانين البرلمانية أكثر إنصافاً وشمولاً، نظراً لوجود ممثلين عن مختلف المكونات في البرلمان.

٧. تُخلق معارضة بناءة من الأحزاب التي لم تصل إلى الحكم، تعمل على رصد السلبيات وتنبيه الحكومة إليها لمعالجتها.

إن هذه المميزات الإيجابية للتعددية الحزبية تعود بنفع كبير على البلاد، فهي تعزز الترابط والتلاحم المجتمعي، وتضمن للقيادة السياسية استقراراً يجنبها المعارضة العنيفة أو المسلحة، مما ينعكس إيجاباً على القطاعات الصناعية والصحية والتعليمية، ويدفع نحو الازدهار والرفاه، وهو ما نلمسه بوضوح في التجربة الأوروبية القائمة على تعدد الأحزاب والرفاه الاقتصادي والاجتماعي والصناعي.

ومع ذلك، لا ينبغي أن نغفل أنه مهما بلغت ديمقراطية النظام وصلاحه، فقد تظهر لتعددية الأحزاب مؤشرات سلبية، منها:

١. عدم حصول أي حزب على أغلبية مريحة تمكنه من تشكيل الحكومة بمفرده.

٢. اضطرار الحزب الفائز إلى تشكيل حكومة ائتلافية، وهو ما ينطوي على مخاطر عدة، منها:

أ- توزيع الحقائب الوزارية بين شركاء الائتلاف، مما قد يربك أداء الحكومة ويؤدي إلى خلل في عملها، كما هو ملاحظ في تجارب دولية عديدة.

ب- احتمال انسحاب أحد الأحزاب من الائتلاف، مما يفقد الحكومة أغلبيتها البرلمانية ويضطر السلطات إلى حل الحكومة والدعوة لانتخابات مبكرة.

٣. إعاقة تشريع القوانين المهمة نتيجة التعددية الحزبية داخل البرلمان، تحت ذريعة مساسها بمصالح فئات معينة من الشعب.

٤. تأخر تشكيل الحكومة بسبب تعثر المفاوضات بين الحزب الحاكم والأحزاب الأخرى لضمان انضمامها للائتلاف.

٥. تشتيت أصوات الناخبين، وتعميق الانقسام المجتمعي على أسس فئوية أو طبقية.

صحيح أن الديمقراطية تستند إلى الأحزاب بوصفها عنصراً جوهرياً ومؤثراً في العملية السياسية، إلا أن النظام الديمقراطي يتطلب عناصر أخرى لا تقل أهمية، وتعدّ من صميم المفهوم الحزبي.

أولاً: المعارضة

ينشأ مفهوم المعارضة الذي تتبناه بعض الأحزاب السياسية نتيجةً لعدم الرضا عن الطريقة التي تُدار بها شؤون البلاد، أو اعتراضاً على قرارات وتصرفات لا تُلبي تطلعات فئة معينة أو جماعات لها تمثيل حزبي. وبما أن الأحزاب تعبر في المقام الأول عن مصالح جمهورها، فإنها تلجأ إلى المعارضة السلمية ضمن الأطر القانونية والشرعية التي يحددها الدستور. وعليه، يمكننا تعريف المعارضة بأنها التعبير عن الحق في نقد أداء السلطة السياسية ومناقشته وتقويمه، وذلك استناداً إلى مشروعية حق الاختلاف في الرأي. المقبول تعدد المفاهيم والتصورات إزاء القضية الواحدة [٢٥] بما أن الاختلاف سنة كونية، فلا وجود لتطابق تام في الرؤى والأفكار. إن الاختلاف الذي قد ينشأ بين المعارضة والسلطة الحاكمة كثيراً ما ينتج عن غياب العدالة في توزيع الموارد، مما يعطي انطباعاً لدى بعض الأحزاب بأنها تتعرض للغبن أكثر من غيرها؛ لذا تطالب المعارضة بالعدالة الاجتماعية في توزيع الثروات والمناصب. ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، فقد تصدر قوانين تمس بعض فئات الشعب، مما يولد معارضة شعبية وحزبية للحكومة. لا يمكننا تجاهل دور المعارضة في الأنظمة الديمقراطية، فهي بمثابة أداة مراقبة وتصحيح لمسار الحكم، شريطة أن تكون معارضة سلمية ضمن الأطر الدستورية. وفي المقابل، يجب على الحكومة أن تخضع لسيادة القانون، وأن تستجيب للمطالب المشروعة لتبقى بمنأى عن التجاذبات التي قد تزعزع استقرارها، وألا تستخدم القوة المادية التي تمتلكها لإجبار المعارضة على الصمت.

ثانياً: الانتخابات

هي المرحلة التي يُدلي فيها المواطن بصوته للمرشح الذي يختاره، وذلك ضمن إطار قانوني يُعرف بـ "قانون الانتخاب"، الذي يحدد شروط كل من الناخب والمرشح. ويُشترط في الانتخابات أن تكون عامة وسرية؛ ويُقصد بـ "العامة" حق مشاركة جميع المواطنين الذين تنطبق عليهم شروط القانون الانتخابي، كبلوغ سن الثامنة عشرة فما فوق، والتمتع بجنسية البلد، حيث لا يحق لغير حامليها المشاركة في الاقتراع. كما يُشترط توافر الأهلية القانونية، كسلامة العقل وغيرها من الشروط، والتي تنطبق كذلك على المرشحين، إضافة إلى متطلبات أخرى كالمؤهل الدراسي والجنسية. وبعد استيفاء هذه الشروط، يُحدد يوم الاقتراع العام الذي يتوجه فيه المواطنون إلى صناديق الاقتراع، مع التزام الدولة بتأدية واجباتها التنظيمية في ذلك اليوم، ومنها:

١. توفير جميع مستلزمات يوم الاقتراع من أوراق، وأجهزة، ومعدات.

٢. تشكيل لجنة مستقلة ومحايدة في جميع أعضائها لضمان نزاهتها وعدم انحيازها لأي طرف سياسي، على غرار "المفوضية العليا المستقلة للانتخابات" في العراق.

٣. تأمين يوم الاقتراع ضد أي خروقات أو ممارسات قد تعكر صفو العملية الانتخابية.

٤. توفير جهات رقابية مستقلة لمراقبة عمل المراقبين وغيرهم لضمان الحيادية التامة.

٥. توفير جهات قضائية رسمية للنظر في الطعون التي قد تُقدَّم بعد انتهاء عملية الاقتراع.

بعد إجراء الانتخابات وإغلاق صناديق الاقتراع، تبدأ عملية فرز الأصوات، ويعقبها إعلان أسماء الفائزين ببيان رسمي صادر عن الجهة المشرفة على الانتخابات، سواء كانت مستقلة أو تابعة للسلطة التنفيذية أو القضائية، بحيث يتضمن البيان تحديد هوية الفائز والدائرة الانتخابية التي نال عضويتها.وعدد الأصوات التي حصدها الفائزون قياسا إلى جميع الأصوات المسجلة، كما يتضمن الإعلان عدد الأصوات الباطلة والصحيحة، ونسبة المشاركة في الانتخاب[٢٦] من بعد أعلانا النتائج ومعرفة الفائزين من مرشحين الاحزاب ومعرفة كل حزب من الاحزاب مجموع المقاعد التي حصل عليها داخل البرلمان في جميع الأحوال وتقريبا معظم دول العالم لديه انتخابات برلمانية ممثلين عن الشعب أو مجالس محلية على مستوى منطقة جغرافية معينة ولطمأنة الأحزاب والشعب، يجب إجراء انتخابات دورية ونزيهة بكل ما تحمل الكلمة من معنى، وفقاً لما نص عليه الدستور. ويحدد الدستور نوع النظام بأنه برلماني؛ إذ يتم انتخاب الرئيس ورئيس الحكومة وهيئات أخرى من قبل ممثلي الأحزاب في البرلمان، ويحق للحزب الذي يحصل على أغلبية مريحة داخل قبة البرلمان تشكيل الحكومة؛ بحيث يكون رئيسها حصراً من الحزب الفائز، ويكون هو وحكومته مسؤولين أمام البرلمان.

ثالثاً: التداول السلمي للسلطة:

تكمن غاية النظام الديمقراطي في تحقيق التداول السلمي للسلطة، بانتقالها من الحزب الذي كان يشكل الحكومة إلى الحزب الفائز الذي نجح في إقناع الجماهير بالتصويت له، وذلك استناداً إلى النظريات الديمقراطية التي تؤكد أن الشعب هو مصدر السلطات، وبذلك لا تكون السلطة الحاكمة مشروعة إلا إذا كانت وليدة الإرادة الحرة للجماعة التي تحكمها [٢٧] , بناءً على ذلك، تُعدّ السلطة وليدة الإرادة الحرة للجماعة، ويقوم الشعب من خلال العملية الانتخابية بتغيير نوعية الجماعة الحاكمة من حزب إلى آخر. لذا، يجب أن يتم تسليم السلطة للحكام الجدد بطريقة سلسة تعكس روح التفاهم،

وتصبّ في مصلحة الشعب، بعيداً عن المعوقات السياسية والاجتماعية أو أي نزعات عنف.إنّ التسليم لإرادة الشعب ورغبته في التغيير عبر الانتخابات التي أتت بالطبقة الحاكمة الجديدة، يُعدّ من أسمى غايات الديمقراطية التي يجب أن يرضخ لها الحكام والمحكومون على حد سواء.ومن المهم في هذا السياق، المتعلق بالتداول السلمي للسلطة، الالتزام بكافة التوقيتات التي ينص عليها الدستور أو القانون الانتخابي؛ فهذه الممارسات تترك انطباعاً لدى الشعب بأن لا أحد فوق القانون، وأن كل فرد –مهما علا شأنه– يظل تحت سقفه، فالدستور والمؤسسات الدستورية حجة على كل مواطن، بمن فيهم أصحاب السلطة.

الخاتمة:

لقد بيّنا أن النظام الديمقراطي هو نتاج صراع طويل خاضته مجتمعات متطورة ضد الأنظمة المستبدة، حتى تبلورت فكرة الأحزاب المنظمة للجماهير والممثلة لمصالحهم داخل منظومة الحكم. فالحزب يعبر عن مصالح فئة من الشعب ويترجمها إلى قرارات وقوانين تهدف إلى تحقيق رفاههم؛ إذ تنتقل أولوياته –فور فوزه في انتخابات حرة ونزيهة– من تمثيل قاعدة محددة إلى السعي لرفاه المجتمع بأسره اجتماعياً واقتصادياً. وبذلك، يتجاوز الحزب المفهوم الضيق للانتخاب إلى تفعيل أركان الديمقراطية الأخرى، كحرية الرأي والتنقل والخصوصية. وفوق ذلك كله، يسعى النظام إلى تحقيق الغاية الأسمى؛ وهي الأمن الشامل، ليس فقط بالحماية من العمليات الإرهابية، بل بإرساء مبدأ سيادة القانون الذي يخضع له الجميع، وتُنفذ في ظله الأحكام والجزاءات بعدالة.. لا يقتصر دور الأحزاب السياسية على صياغة برنامج انتخابي مؤقت لإقناع الجماهير بالتصويت لها، بل يمتد ليشمل تنفيذ هذا البرنامج؛ وهي حقيقة لا يمكن تجاهلها، لأن التنصل من الوعود التي يقطعها الحزب أثناء حملته الانتخابية قد يواجهه الشعب باحتجاجات سلمية أو انتقادات لاذعة. إن الوصول إلى سدة الحكم ما هو إلا الخطوة الأولى في خدمة الجماهير التي تتغير احتياجاتها وفقاً للظروف والزمان، فإذا كانت مطالب الشعب مشروعة فعلى الحزب تنفيذها دون تردد فور وصوله إلى السلطة.لقد أثبتت التعددية الحزبية أنها ركيزة أساسية للديمقراطية، إذ يطرح كل حزب فكراً أو منهجاً جديداً يلائم المرحلة التي يمر بها البلد، لا سيما في مراحل الانتقال أو التبادل السلمي للسلطة ضمن نظام ديمقراطي حر؛ حيث يبقى التحدي الأكبر لكل حكومة وحزب هو ضمان إقامة انتخابات حرة ونزيهة.تُعد التعددية الحزبية ركناً أساسياً من أركان الديمقراطية، فهي تسهم بفعالية في بناء النظام الديمقراطي المنشود. ولا يتطلب هذا البناء أن يكون الحزب بالضرورة في موقع السلطة، فدور المعارضة لا يقل تأثيراً عن دور الحكم؛ إذ تضطلع بمهمة مراقبة الحكومة وتوجيهها، وتنبيهها إلى مواطن الخلل التي تستوجب المعالجة، وهو دور بنّاء ومؤثر في السلطة والجماهير على حد سواء.وفي ظل النظام الديمقراطي، تمتد احتياجات المواطن لتشمل حمايته داخل البلاد وخارجها، ويتمثل ذلك في مفهوم السيادة؛ كحماية حاملي الجنسية الوطنية حتى وهم خارج حدود الدولة، ونقصد بذلك الحماية القانونية التي قد يحتاجها المواطن.

التوصيات:

١– بعد الفوز في الانتخابات، يجب على الحزب تمثيل مصالح الشعب كافة، لا مصالح الفئة أو المجموعة التي منحته أصواتها فحسب.

٢– تُعد التعددية الحزبية ركيزة للنظام الديمقراطي، شريطة ألا يتجاوز عدد الأحزاب حداً يمنع أيّاً منها من الحصول على أغلبية مريحة.

٣– لا يستلزم النظام الديمقراطي مشاركة جميع الأحزاب في الحكومة، بل ينبغي وجود أحزاب في موقع المعارضة، وهو دور لا يقل أهمية عن دور السلطة.

٤– ينبغي على الأحزاب تقديم أفضل مرشحيها من حيث الكفاءة والخبرة، والحرص على اختيار "تكنوقراط" لقيادة العمل السياسي.

٥– يجب على جميع الأحزاب الإيمان بأن الديمقراطية هي مصدر شرعيتها، والالتزام بمبدأ التداول السلمي للسلطة.

٦– يتوجب على الأحزاب في السلطة العمل على إقامة انتخابات حرة ونزيهة ودورية، والالتزام التام بالمواعيد الدستورية.

مصادر

١. عماد غليون , الحزب السياسي (دمشق – بيت المواطن) ص١٢

٢. نفس المصدر أعلاه ص ١٣

٣. د.احمد احمد عطية خليل , دور الدولة والاحزاب في التنشئة والثقافة السياسية,مجلة البحوث الفقهية والقانونية,عدد٤٥,٢٠٢٤.ص١٥ , ص١٦

٤. مجموعة مؤلفين , متابعات افريقية (مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية , العدد١٥) ١٤٤٣ هجرية , ص١٨

٥. الكتور صالح عبد الرزاق الخوالدة , التحول الديمقراطي و الاحزاب السياسية اطار نظري ومفاهيمي عمان ,دار الراية , ٢٠٢٠م , ص ١٩٣ , ص ١٩٤

٦. دستور ٢٠٠٥ جمهورية العراق

٧. https://www.parliament.uk/site-information/glossary/shadow-cabinet/ تاريخ المشاهدة ١٦-٨ – ٢٠٢٥ الساعة ١٢:١٥ ظهرا

٨. دستور العراق لعام ٢٠٠٥ المادة ٤٩ اولا

٩. الاستاذ المساعد الدكتور خيري عبد الزاق ,الراي العام والمشاركة السياسية ودورهما في تعزيز الديمقراطية (مجلة العلوم السياسية – كلية العلوم السياسية جامعة بغداد)عذذ ٣٥ ,٢٠٠٧ , ص١٤٠ , ص١٤١

١٠.رواه مسلم

١١.دستور العراق ٢٠٠٥

١٢.دكتور محمد علي أبوالعلا ,فن الاتصال بالجماهير بينالنظرية والتطبيق ,دار العلم والابمان ,دمسق ,ط ٢٠١٤ ,ص١٦

١٣.الدكتور عصمت سيف الدولة ,النظام النيابي ومشكلة الديمقراطية ,دار الموقف العربي القاهرة , ص٣١

١٤. عماد غليون , الحزب السياسي , بيت الموطت للنشر والتوزيع, دمشق .ص٣٦

١٥.الكتور محمد الجذوب ,دراسات غي السياسة والاحزاب ,منشورات عويان ,بيروت ,ط١ ١٩٧٢ ,ص١١٧

١٦.مولود مراد محي الدين , نظام الحزب الواحد وأثرة على الحقوق السياسية للمواطن د طبعة –سيما –السليمانية ,ط٢٠٠٦ ص١٦٩

١٧.حسين ابو مازن , الاحزاب السياسية ,وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية , الاردن , ص٧

١٨.محمد العقيد , الاحزاب السياسية في افريقيا النشأة، التكوين الواقع و, مجلة ثقافية فصلية متخصصة بالشؤون الافريقية العدد الرابع – شوال ١٤٣٠ هـ – سبتمبر ٢٠٠٩ م ص ص٥

١٩.كيقين باسمور , القاشية ,ترجمة رحاب صلاح الدين , مؤسسة هتداوي لتعليم والثقافة . مصر ,ط٢٠١٤ ص ١٩

٢٠.د. دولة خضر خنافر , في الطغيان والاستبداد والدكتاتورية ,دار المنتخب العربي , بيروت ,ط١٩٩٥ ,ص٢٠

٢١.ال ساندي مايسل.الانتخابات والاحزاب السياسية الامريكية ,ترجمةخالدغريب علي,مؤسسة هنداوي لتعليم والثقافة,مصر,ط٢٠١٢ ص٣٤

٢٢.رالف أم غول غولدمان,من الحرب الى سياسة الاحزاب :التحول الحرج في السيطرة المدنية,ترجمة فخري صالح,الدار الاهلية وعمان ط١٩٩٦ ص ٣٣-٣٤

الاغلبية نقد بها هوحصول الناءب أو الشخص على نسبة نصف + واحد من الاصوات , أما الاكثرية فنقصد بها هو حصول اعلى الاصوات أو اكثرها دون شرط نصق + واحد

٢٣.د. اسامة الغزالي حرب,الاحزاب السياسية في العالم الثالث,سلسلة ثقافية شهريةيصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب –الكويت – ١٩٢٣-١٩٩٩ ص١٢٠

٢٤.الدكتور صالح عبد الزاق الخوالدة,التحول الديمقراطي والاحزاب السياسية,دار الاية لنشر , عمان, ط١ ٢٠٢٠ ص ٢٤٣

٢٥.سربست مصطفى رشيد أميدي,المعارضة السياسية والضمانات الجستورية لعملها,خاني دهوك,العراق.ط٢٠١١ ص٣٢

٢٦.يسرى العزباوي,وسام الغادلي,محمد عبد القدر ,مجموعة باحثين,موسوعة المفاهيم والمصطلحات الانتخابية والبرلمانية,مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية , القاهرة, مصر,٢٠٠٩ ص٢٩

٢٧.د.برهان رزيق, السلطة السياسية ومسألة الحكم الصالح(الرشيد),وزارة الأعلام السورية ,٢٠١٧ ص٨٢

هوامش البحث

[١] عماد غليون , الحزب السياسي (دمشق – بيت المواطن) ص١٢

[٢] – نفس المصدر أعلاه ص ١٣

[٣] – د.احمد احمد عطية خليل , دور الدولة والاحزاب في التنشئة والثقافة السياسية,مجلة البحوث الفقهية والقانونية,عدد٤٥,٢٠٢٤.ص١٥ , ص١٦

[٤] – مجموعة مؤلفين , متابعات افريقية (مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية , العدد١٥) ١٤٤٣ هجرية , ص١٨

[٥] – الكتور صالخ عبد الرزاق الخوالدة , التحول الديمقراطي و الاحزاب السياسية اطار نظري ومفاهيمي عمان ,دار الراية , ٢٠٢٠م , ص ١٩٣ , ص ١٩٤

[٦] – دستور ٢٠٠٥ جمهورية العراق

[٧] – https://www.parliament.uk/site-information/glossary/shadow-cabinet/ تاريخ المشاهدة ١٦-٨ – ٢٠٢٥ السلعة ١٢:١٥ طهرا

[8] ا– دستور العراق لعام ٢٠٠٥ المادة ٤٩ اولا

[٩] – الاستاذ المساعد الدكتور خيري عبد الزاق ,الراي العام والمشاركة السياسية ودورهما في تعزيز الديمقراطية (مجلة العلوم السياسية – كلية العلوم السياسية جامعة بغداد)عذذ ٣٥ ,٢٠٠٧ , ص١٤٠ , ص١٤١

[١٠] – رواه مسلم

[١١] – دستور العراق ٢٠٠٥

[١٢] دكتور محمد علي أبوالعلا ,فن الاتصال بالجماهير بينالنظرية والتطبيق ,دار العلم والابمان ,دمسق ,ط ٢٠١٤ ,ص١٦

[١٣] –الدكتور عصمت سيف الدولة ,النظام النيابي ومشكلة الديمقراطية ,دار الموقف العربي القاهرة , ص٣١

[١٤] عماد غليون , الحزب السياسي , بيت الموطت للنشر والتوزيع, دمشق .ص٣٦

[١٥] – الكتور محمد الجذوب ,دراسات غي السياسة والاحزاب ,منشورات عويان ,بيروت ,ط١ ١٩٧٢ ,ص١١٧

[١٦] –مولود مراد محي الدين , نظام الحزب الواحد وأثرة على الحقوق السياسية للمواطن د طبعة –سيما –السليمانية ,ط٢٠٠٦ ص١٦٩

[١٧] –حسين ابو مازن , الاحزاب السياسية ,وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية , الاردن , ص٧

[١٨] –محمد العقيد , الاحزاب السياسية في افريثيا النشأة، التكوين الواقع و, مجلة ثقافية فصلية متخصصة بالشؤون الافريقية العدد الرابع – شوال ١٤٣٠ هـ – سبتمبر ٢٠٠٩ م ص ص٥

[١٩] كيقين باسمور , القاشية ,ترجمة رحاب صلاح الدين , مؤسسة هتداوي لتعليم والثقافة . مصر ,ط٢٠١٤ ص ١٩

[٢٠] –د. دولة خضر خنافر , في الطغيان والاستبداد والدكتاتورية ,دار المنتخب العربي , بيروت ,ط١٩٩٥ ,ص٢٠

[٢١] – ال ساندي مايسل.الانتخابات والاحزاب السياسية الامريكية ,ترجمةخالدغريب علي,مؤسسة هنداوي لتعليم والثقافة,مصر,ط٢٠١٢ ص٣٤

[٢٢] –رالف أم غول غولدمان,من الحرب الى سياسة الاحزاب :التحول الحرج في السيطرة المدنية,ترجمة فخري صالح,الدار الاهلية وعمان ط١٩٩٦ ص ٣٣-٣٤

الاغلبية نقد بها هوحصول الناءب أو الشخص على نسبة نصف + واحد من الاصوات , أما الاكثرية فنقصد بها هو حصول اعلى الاصوات أو اكثرها دون شرط نصق + واحد

[٢٣] د. اسامة الغزالي حرب,الاحزاب السياسية في العالم الثالث,سلسلة ثقافية شهريةيصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب –الكويت – ١٩٢٣-١٩٩٩ ص١٢٠

[٢٤] –الدكتور صالح عبد الزاق الخوالدة,التحول الديمقراطي والاحزاب السياسية,دار الاية لنشر , عمان, ط١ ٢٠٢٠ ص ٢٤٣

[٢٥] –سربست مصطفى رشيد أميدي,المعارضة السياسية والضمانات الجستورية لعملها,خاني دهوك,العراق.ط٢٠١١ ص٣٢

[٢٦] –يسرى العزباوي,وسام الغادلي,محمد عبد القدر ,مجموعة باحثين,موسوعة المفاهيم والمصطلحات الانتخابية والبرلمانية,مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية , القاهرة, مصر,٢٠٠٩ ص٢٩

[٢٧] –د.برهان رزيق, السلطة السياسية ومسألة الحكم الصالح(الرشيد),وزارة الأعلام السورية ,٢٠١٧ ص٨٢